

Distr.
GENERAL

A/49/187*
7 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧٢ من القائمة الأولية**
صون الأمن الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤
موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة
لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة تحياتها الى الأمين العام ويشرفها، بناء على تعليمات من حكومة كازاخستان، أن تبعث إليه بالمشروع المقدم من رئيس جمهورية كازاخستان، ن. أ. نزارباييف، والمعنون "تشكيل الاتحاد الأوراسي للدول"، وهو المشروع الذي قدم رسمياً الى رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وترجو البعثة التكرم بتعميم نص المشروع باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٢ من القائمة الأولية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** .A/49/50/Rev.1

مرفق

مشروع مقدم من رئيس جمهورية كازاخستان
بعنوان "تشكيل الاتحاد الأوراسي للدول"

لا تزال بلدان رابطة الدول المستقلة كلها تعاني في الوقت الحاضر من أزمة عميقة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، سواء في الاقتصاد أو السياسة أو الأيديولوجيا أو في العلاقات بين القوميات، ويتزايد فيها التوتر الاجتماعي الاقتصادي. ويجري هذا كله في وقت تتميز فيه معالم تطور الرابطة باتجاهين اثنين. فمن جهة تجري عملية تشكل الدولة القومية ومن جهة أخرى يلاحظ الاتجاه نحو التكامل بين بلدان الرابطة.

والرابطة، باعتبارها اتحادا بين الدول، تلعب دورا إيجابيا في التشكيل القانوني للعلاقات الدولية للبلدان الأعضاء فيها. ومع أن إمكانات العمل التي تتوفر للرابطة لم تستنفذ جميعها، فإن ما يوجد في الوقت الحاضر من هيكل لأجهزة الرابطة لا يمكن من الاستفادة مما لديها من إمكانات تكاملية بصورة كاملة. وقد نبه زعماء بلدان الرابطة الى ذلك، كما أشار اليه جانب من سكان تلك الدول.

وتبين تجربة السنوات التي مضت منذ بدء عمل الرابطة أن من الضروري الانتقال الى مستوى جديد من التكامل يضمن الامتثال للالتزامات التي اتخذتها جميع الدول الأعضاء بصورة مشتركة.

وتبين الممارسة الدولية أن أي اتحاد دولي يمر بمراحل مختلفة في تطوره ويستكمل بأشكال جديدة من أشكال التعاون. وتتمتع الرابطة بمزايا جوهرية من قبيل ارتفاع درجة التكامل الاقتصادي والتماثل في البيئة الاجتماعية السياسية وفي عقلية السكان، فضلا عن التركيب المتعدد القوميات لمعظم الجمهوريات وعن التقاليد التاريخية المشتركة.

ويدل هذا كله على ضرورة الجمع بين عملية بناء الدولة الوطنية والحفاظ، على أساسها، على العمليات التكاملية الدولية بل وتطويرها. فالمنطق الذي يسير عليه التاريخ يقول بأن التكامل لا يمكن أن يتحقق في المجتمع العالمي إلا بجهود مشتركة تبذلها جميع بلدان الرابطة باستخدام ما تشكل خلال عشرات السنين من إمكانات تكاملية جبارة.

وتبين الشروط القائمة اليوم أنه الى جانب تحسين آليات الرابطة ينبغي عدم اعتبارها الشكل الوحيد للاتحاد. وتظهر الممارسة العملية أن ما يعترض سبيل استمرار التنمية في بلدان الرابطة إنما يتمثل في عدم كفاية الامكانيات الداخلية لدى كل من هذه البلدان على حدة. ولا يمكن تنمية هذه الإمكانيات إلا بالتكامل الاقتصادي لبلدان المنطقة السوفياتية سابقا على أساس سوقي جديد.

فهيكل الاقتصاد الموحد التي ورثناها آخذة في التآكل. كما تتلاشى موضوعيا أشكال العلاقات الاقتصادية التي مضى عهدا. فضلا عن ذلك تتقطع الصلات التكنولوجية الموضوعية لكي تستجيب لمصالح بلادنا الاقتصادية القريبة والبعيدة.

إن للإصلاحات السوقية سننها العامة. ولا يمكن لأي بلد أن يتجاهل هذه السنن دون أن يسقط في شرك الخيال الاقتصادي. ولا بد من توحيد الجهود الرامية الى إدخال إصلاح سوقي في اقتصادات بلدان الاتحاد السوفياتي السابق على أساس العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تشكلت فعلا خلال عشرات السنين.

وكما يظهر من الممارسة العملية الدولية، لا يمكن للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تنجح في عملية التحديث إلا بجهودها المشتركة. ونلاحظ في الوقت نفسه ما تتعرض اليه من فشل المحاولات المستمرة الرامية الى تحقيق هذه المهمة في كل من بلدان الرابطة على حدة. وستبقى هذه المحاولات على فشلها الى أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادي على أسس جديدة. ومن ناحية أخرى أصبح من الجلي الواضح أن المحاولات الرامية الى التحول نحو اتحادات اقتصادية إقليمية مختلفة في الخارج البعيد، إنما هي محاولات غير واقعية.

وتتمثل إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجهها دول الرابطة في عدم الاتفاق على سياسة الأسعار فيما يتعلق بتصدير المواد الخام، الأمر الذي ينعكس سلبيا على أوضاع هذه الدول الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تضيف هذه المشكلة عنصر عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية العالمية القائمة، مما يضطر البلدان الثالثة الى فرض جزاءات صارمة. وتعتبر عمليات تصدير المواد الخام وموارد الطاقة البند الأكثر أهمية من بنود الإيرادات لدولنا. وفي هذا الصدد، أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد نظام موحد لسياسة التصدير في بلدان الرابطة تحقيقا لمصالح جميع الدول الأعضاء، مع اتخاذ تدابير جادة في حال عدم امتثال أي من البلدان لنظام الحصص والأسعار المتفق عليه.

ويتمثل أحد العوامل الهامة في ضمان النجاح في تطبيق الإصلاحات السوقية في تحسين التشريعات الوطنية في بلدان الرابطة. ولا يمكن المضي في التحديث دون تحقيق التقارب بين أسس النشاط الاقتصادي التشريعية، نظرا لأن ما يوجد من تباين بين التشريعات يشكل عقبة كأداء في وجه عمليات تكامل الاقتصاد.

ومع مراعاة التباين بين البلدان في مستوى تطور الاقتصاد السوقي وفي مستوى إشاعة الديمقراطية على العمليات السياسية، فإننا نقترح تشكيل هيكل تكاملي اضافي هو "الاتحاد الأوراسي"، على أن يكون عمله مقترنا بعمل الرابطة. ويتعين في هذا الصدد مراعاة الأشكال العديدة للتكامل والوتائر المختلفة والتنوع واختلاف الأوجه في تنمية دول الرابطة. وهكذا فإن الحاجة ملحة الى تشكيل نظام اقتصادي جديد في الرابطة. أما الهدف منه فيتمثل في تنسيق السياسة الاقتصادية واعتماد برامج مشتركة للإصلاحات الاقتصادية تكون ملزمة للدول الأعضاء.

إن الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إنما تمتد الى خلفية التركيب المتعدد القوميات لسكان جميع دول الرابطة عمليا. ونتيجة للأزمة يتعاظم التوتر بين الإثنيات لا في إطار كل دولة فحسب بل إنه، في كثير من الأحيان، يتطور ليصبح نزاعا بين الدول. ومن شأن هذه الحالة أن تقوض مؤسسة الرابطة نفسها. ونتيجة لذلك يتعين عن طريق الجهود المشتركة وضع الآليات لكبح جماح النزاعات المختلفة وحصر نطاقها والتغلب عليها.

وفي الوقت الحاضر تقوم جميع بلدان الرابطة بالبحث عن أشكال نظام الدولة التي تتفق والظروف الداخلية فيها. ولكن الممارسة العملية تبين أنه لا يمكن لا للدول الأحادية ولا للدول الاتحادية في الرابطة أن تعتبر نفسها مستقرة كل الاستقرار.

ويفرض التصدي لمسائل التكامل الاقتصادي ضرورة اقامة مؤسسات سياسية تتمتع بصلاحيات وافية. ويتعين أن تشمل هذه المؤسسات وظيفة تنظيم العلاقات المتبادلة بين دول الرابطة وخصوصا في ميادين الاقتصاد والسياسة والقانون والبيئة والثقافة والتعليم.

وعلى هذا فقد آن الأوان لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التأثير المتبادل على مستوى عال، على أن يجري في الوقت نفسه إنشاء الأدوات اللازمة لذلك.

وتجري في الوقت الحاضر عملية التفكك في ميادين العلم والثقافة والتعليم. وتبدو المنطقة التي كان في وقت ما موحدة من الناحية الثقافية والتعليمية مفككة الأوصال اليوم. وفي ظل ظروف كهذه لا يمكن ترسيخ مفهوم من قبيل "العلم لا يعرف الحدود". ومع تفاقم الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية تتزايد بشدة نزيف الاختصاصيين من فروع العلم والثقافة والتعليم ويهبط مستوى القدرات الثقافية ويتراجع مستوى التعليم ونوعيته. ولا تؤدي هذه العمليات الى مجرد تمزق النظام الذي كان موحدا في الماضي فقط بل وإلى الانعزال عن منجزات الحضارة العالمية في مجالي الثقافة والعلم.

وفي الوقت نفسه لا بد لمساعي تكثيف العمليات التكاملية في الاقتصاد والسياسة من أن تستند إلى حفظ السياسات التوافقية وتطويرها في ميدان الثقافة والتعليم والعلم. ولا بد من مواصلة وتعزيز الصفة الدولية لعمليات إدراك المعارف الجديدة والاستفادة منها على الصعيد العملي. فتكامل البحوث والتطوير في ميدان العلم والتكنولوجيا أصبح جزءا لا يتجزأ من الصفة العالمية للنشاط الصناعي عموما.

إن عزلة المنطقة السوفياتية سابقا عن المجتمع العالمي في ميادين العلم والثقافة تحمل في طياتها بذور مرحلة جديدة من التخلف في الميدان التكنولوجي.

وتتمثل إحدى المهام الأساسية المطروحة على الدول الجديدة في ضمان سلامة أراضيها وأمنها. وفي الوقت الحاضر تعتبر المنطقة السوفياتية سابقا منطقة عدم استقرار تنشب فيها النزاعات بمختلف أنواعها فضلا عن أنها تؤثر على بؤر التوتر خارج الرابطة. ولا يمكن حماية الحدود الحالية وإشاعة الاستقرار في مناطق النزاع إلا بجهود مشتركة تبذلها جميع الدول المعنية، وهو ما يقتضي اتباع نهج تتفق عليه جميع الأطراف إزاء مجموعة المسائل الخاصة بالدفاع.

وتعتبر مشكلة الأمن البيئي إحدى أخطر المشاكل وأبعدها عن الحل في بلدان الرابطة. ويأتي التوتر البيئي من عدة أسباب. من ذلك عواقب تجارب الأسلحة النووية وأنشطة محطات توليد الكهرباء بالطاقة الذرية وتلوث البيئة بالنفايات الصناعية وتدهور البيئة الطبيعية نتيجة لأنشطة الانسان الاقتصادية (تجفيف أحواض المياه وإزالة الأحراج وتحات التربة وما شابه ذلك).

إن هذه المشاكل ملحة لجميع بلدان الرابطة عمليا، مما يزيد من إلحاحها أن المناطق الأساسية للكوارث البيئية توجد كقاعدة عامة في أقاليم الحدود. وتترتب هذه المشاكل على وحدة القاعدة التكنولوجية القائمة وعلى الاشتراك في نهوج واحدة إزاء النشاط الاقتصادي، وهي نهوج مكثفة في أساسها. ولا يمكن اليوم التوصل الى حل لإحدى هذه المشاكل بجهود مستقلة تقوم بها دولة واحدة حتى ولو كانت هذه الدولة أكبر دول الرابطة. فحفظ البيئة هو اليوم مهمة عالمية تقتضي استثمارات رأسمالية كبرى وتتطلب توحيد جهود جميع الدول.

ويطرح على النقاش مشروع اقامة اتحاد تكاملي جديد يسمى شرطيا "الاتحاد الأوراسي".

الاتحاد الأوراسي

١ - الاتحاد الأوراسي هو اتحاد بين دول مستقلة وامتساوية في الحقوق يستهدف تحقيق المصالح القومية الإقليمية لكل دولة عضو، فضلا عن تحقيق ما يوجد حاليا من إمكانات مشتركة للتكامل. والاتحاد الأوراسي هو شكل من أشكال التكامل بين دول ذات سيادة، وهدفه توطيد دعائم الاستقرار والأمن وإضفاء الطابع العصري على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة السوفياتية سابقا.

٢ - المصالح الاقتصادية هي التي تحدد أسس تقارب الدول المستقلة. أما المصالح السياسية للاتحاد الأوراسي فيجب أن تعكس هذه المصالح، بالقدر الكافي، وأن تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي.

أولا - مبادئ الاتحاد

٣ - تتمثل المبادئ والآليات المقترحة لتشكيل الاتحاد الأوراسي فيما يلي:

(أ) اجراء استفتاءات شعبية أو سن تشريعات برلمانية بشأن انضمام الدول الى الاتحاد الأوراسي؛

(ب) توقيع الدول الأطراف على معاهدة إنشاء الاتحاد الأوراسي على أساس مبادئ المساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بعضها لبعض، واحترام السيادة وسلامة الأراضي وحرمة الحدود الإقليمية. وينبغي أن تنص المعاهدة على الشروط القانونية والتنظيمية الكفيلة بتعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي والسياسي؛

(ج) عدم السماح بالعضوية غير الكاملة في الاتحاد الأوراسي؛

(د) اتخاذ القرارات في الاتحاد الأوراسي على أساس مبدأ اكتمال النصاب القانوني، وهو أربع أخماس العدد الكلي للدول الأعضاء.

٤ - تنضم الدول المستقلة الى عضوية الاتحاد الأوراسي إذا استوفت الشروط التالية:

(أ) الالتزام التام بالاتفاقيات المبرمة بين الدول؛

(ب) الاعتراف المتبادل بالمؤسسات السياسية الحكومية القائمة في الدول أعضاء الاتحاد الأوراسي؛

(ج) احترام سلامة الأراضي وحرمة الحدود؛

(د) عدم ممارسة ضغوط اقتصادية أو سياسية أو أي شكل آخر من أشكال الضغط في العلاقات بين الدول؛

(هـ) وقف أعمال القتال بين الدول.

٥ - تصبح الدول الجديدة أعضاء في الاتحاد الأوراسي بعد صدور قرار اختصاصي بشأن استعدادها للانضمام الى الاتحاد، وذلك بإجماع أصوات كافة أعضائه. ويصدر القرار الاختصاصي عن هيئة مشتركة تشكلها على قدم المساواة الدول التي تكون قد وافقت على الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوراسي.

٦ - يجوز لدول الاتحاد الأوراسي الانضمام الى الاتحادات التكاملية الأخرى، بما فيها رابطة الدول المستقلة، على أساس العضوية غير الكاملة أو العضوية الدائمة، أو أن تحصل على مركز المراقب لديها.

٧ - يجوز لأي دولة عضو أن تنفصل عن الاتحاد الأوراسي، شريطة أن تخطر الدول الأخرى قبل ستة أشهر، على الأقل، من اتخاذ هذا القرار.

٨ - يقترح تشكيل الهيئات الاتحادية التالية:

(أ) مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوراسي، وهو الهيئة السياسية العليا في الاتحاد الأوراسي. وتتولى كل دولة عضو رئاسة المجلس بالتناوب لمدة ستة أشهر حسب ترتيب الحروف الهجائية الروسية:

(ب) برلمان الاتحاد الأوراسي، وهو الهيئة الاستشارية التداولية العليا. ويتشكل البرلمان عن طريق تفضيخ نواب برلمانات الدول الأعضاء، على أساس التمثيل العادل لكل دولة عضو، أو عن طريق إجراء انتخابات مباشرة. وتدخل قرارات برلمان الاتحاد الأوراسي حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من برلمانات دول الاتحاد الأوراسي. ويجري النظر في مسألة التصديق في غضون شهر واحد.

وتتمثل المهمة الأساسية لبرلمان الاتحاد الأوراسي في الموازنة بين تشريعات الدول الأعضاء، وكفالة إقامة منطقة اقتصادية موحدة، وتسوية المسائل المتعلقة بحماية الحقوق والمصالح الاجتماعية للشعب، والاحترام المتبادل لسيادة الدول وحقوق المواطنين في دول الاتحاد الأوراسي.

وعن طريق برلمان الاتحاد الأوراسي، توضع قواعد قانونية عامة تنظم العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية التابعة للدول الأعضاء؛

(ج) مجلس وزراء خارجية للاتحاد الأوراسي، مهمته تنسيق السياسة الخارجية؛

(د) لجنة تنفيذية مشتركة بين دول الاتحاد الأوراسي، تكون بمثابة هيئة تنفيذية رقابية دائمة. ويعين رئيس اللجنة التنفيذية بالتناوب من بين ممثلي الدول الأعضاء من قبل رؤساء دول الاتحاد الأوراسي لمدة يحددها. وتتألف عضوية اللجنة التنفيذية من ممثلي جميع الدول الأعضاء.

ويحصل الاتحاد الأوراسي، في شخص لجنته التنفيذية، على مركز المراقب لدى عدد من المنظمات الدولية الكبرى؛

(هـ) مكتب إعلامي للجنة التنفيذية للاتحاد الأوراسي، مهمته اعتماد التزام أو قانون خاص للدول الأعضاء بشأن عدم جواز إبداء تصريحات غير ودية في حق الدول الأطراف في المعاهدة، مما قد يهدد العلاقات القائمة بينها؛

(و) مجلس لشؤون التربية والثقافة والعلوم، مهمته وضع سياسة تعليمية متفق عليها وإقامة تعاون وتبادل في مجالي الثقافة والعلوم، والقيام بأنشطة مشتركة في مجال إنتاج الكتب المدرسية والوسائل التعليمية.

٩ - من أجل زيادة تنسيق وفعالية أنشطة دول الاتحاد الأوراسي، يستصوب أن تنشأ في كل دولة منها لجنة حكومية (وزارة) تعنى بشؤون الاتحاد الأوراسي.

١٠ - عقد اجتماعات ومشاورات منتظمة، على مستوى وزراء دول الاتحاد الأوراسي، تتعلق بشؤون الصحة، والتعليم، والعمل، والعمالة، والبيئة، والثقافة، ومكافحة الجريمة، وما إلى ذلك.

١١ - تعزيز أنشطة المنظمات غير الحكومية في مختلف مجالات التعاون وفقاً للتشريعات المحلية للدول أعضاء الاتحاد الأوراسي.

١٢ - تكون الروسية هي اللغة الرسمية للاتحاد الأوراسي؛ وفي الوقت نفسه تبقى التشريعات اللغوية الوطنية سارية المفعول.

١٣ - الجنسية: تقتضي حرية حركة المواطنين داخل حدود الاتحاد الأوراسي تنسيق السياسة المتعلقة بتأشيرات الدخول إلى بلدان ثالثة. ولدى قيام الفرد بتغيير بلد إقامته، داخل حدود الاتحاد الأوراسي، جاز له أن يحصل بصورة تلقائية، وبناء على رغبته، على جنسية ذلك البلد.

١٤ - تكون عاصمة الاتحاد الأوراسي إحدى المدن الواقعة على الحدود بين أوروبا وآسيا، مثل قازان أو سماري.

ثانيا - الاقتصاد

١٥ - من أجل إقامة منطقة اقتصادية موحدة داخل حدود الاتحاد الأوراسي، يقترح إقامة عدد من هيئات التنسيق الاتحادية:

(أ) هيئة للشؤون الاقتصادية تلحق بمجلس رؤساء دول الاتحاد الأوراسي، تكون مهمتها وضع المبادئ التوجيهية الرئيسية للإصاحات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوراسي، مع مراعاة مصالح الدول، وعرض هذه المبادئ التوجيهية على مجلس رؤساء الاتحاد الأوراسي لاعتمادها؛

(ب) هيئة لموارد المواد الخام للدول المصدرة بالاتحاد الأوراسي، تكون مهمتها تنسيق وإقرار أسعار وحصص صادرات المواد الخام ومنتجات الطاقة، وتوقيع اتفاق بين الدول في هذا الشأن، وتنسيق السياسة العامة في مجال استخراج وبيع الذهب والمعادن النفيسة الأخرى؛

(ج) صندوق للتعاون الاقتصادي والتقني، ينشأ من مساهمات دول الاتحاد الأوراسي. ويتولى الصندوق تمويل البرامج العلمية والاقتصادية والتقنية طويلة الأجل، ويقدم المساعدة في حل نطاق عريض من المسائل، بما فيها المسائل القانونية والضريبية والمالية والبيئية؛

(د) هيئة تعنى بالتجمعات المالية الصناعية المشتركة بين الدول والمؤسسات المشتركة؛

(هـ) مصرف استثماري دولي للاتحاد الأوراسي؛

(و) هيئة تحكيم مشتركة بين دول الاتحاد الأوراسي بشأن المسائل الاقتصادية، ومهمتها البت في النزاعات بالطرق القانونية وفرض غرامات؛

(ز) هيئة لتطبيق وحدة نقدية (الروبل التحويلي).

ثالثا - العلم والثقافة والتربية

١٦ - لحماية المنجزات التي تحققت خلال العقد الماضي وتعزيز التكامل في هذا المجال، يقترح اتخاذ التدابير التالية:

(أ) إنشاء مراكز بحثية مشتركة داخل الاتحاد الأوراسي لاجراء البحوث الأساسية في مجال المعارف العصرية؛

- (ب) إنشاء صندوق لتطوير البحث العلمي في الاتحاد الأوراسي يضم الأوساط العلمية من مختلف الدول؛
- (ج) تشكيل لجنة للعلاقات الثقافية والعلمية والتعليمية تلحق بمجلس رؤساء حكومات الاتحاد الأوراسي؛
- (د) التعاون في إقامة جمعيات واتحادات ثقافية وتعليمية وعلمية غير حكومية؛
- (هـ) إنشاء صندوق للمنح الدراسية يلحق باللجنة التنفيذية للاتحاد الأوراسي.

رابعاً - الدفاع

- ١٧ - يقترح، في إطار الاتحاد الأوراسي، إبرام معاهدة بشأن التدابير المشتركة المتعلقة بتعزيز القوات المسلحة المحلية للدول أعضاء الاتحاد الأوراسي وحماية الحدود الخارجية للاتحاد.
- ١٨ - يقترح الاتحاد الأوراسي إقامة منطقة دفاعية موحدة بغرض تنسيق الأنشطة الدفاعية:
- (أ) تشكيل قوات اتحادية جماعية لحفظ السلم من أجل توطيد دعائم الاستقرار واخماد النزاعات داخل الدول الأعضاء وفيما بينها. وتوفد قوات حفظ السلم إلى مناطق النزاع داخل أراضي الاتحاد الأوراسي بناء على موافقة الدول أعضاء الاتحاد ووفقاً لقواعد القانون الدولي؛
- (ب) تقديم التماس جماعي من الدول أعضاء الاتحاد الأوراسي إلى المنظمات الدولية، بما فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن منح الفرقة المشتركة مركز قوات حفظ السلم؛
- (ج) إنشاء مركز مشترك بين الدول لشؤون نزع السلاح النووي، يشترك فيه ممثلو المنظمات الدولية.
- ١٩ - يكون لجميع دول الاتحاد الأوراسي، باستثناء روسيا، مركز لا نووي.

خامسا - البيئة

٢٠ - يلزم إقامة الآليات التالية في أقرب فرصة ممكنة:

(أ) صندوق للبيئة يلحق بمجلس رؤساء دول الاتحاد الأوراسي، ومهمته تنفيذ البرامج البيئية داخل إطار الاتحاد الأوراسي، وتموله كافة الدول الأعضاء؛

(ب) تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية من أجل تقليل مستوى تلوث البيئة؛

(ج) اعتماد برامج قصيرة الأجل وطويلة الأجل بشأن المشاكل الرئيسية المتصلة باصلاح البيئة وإزالة آثار الكوارث البيئية (آرال، وتشرونوبيل، ومحطة سيميبيالاتينسك للتجارب النووية)؛

(د) إبرام اتفاق بين الدول أعضاء الاتحاد الأوراسي بشأن تخزين النفايات النووية.

وهاهو التاريخ يتيح لنا فرصة الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين بأسلوب حضاري. ومن رأينا أن من وسائل ذلك تفجير الطاقة التكاملية لمبادرة إنشاء اتحاد أوراسي، وبما يجسد المنطق الموضوعي لتطور المنطقة السوفياتية سابقا، ويجسد أيضا رغبة شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية البائد في التكامل.

(توقيع) ن. نزارباييف
رئيس جمهورية كازاخستان
